

سوق العمل

مؤسسات البقاء والضاحية وطرابلس:

نحتاج إلى فنيين

في حديث سابق إلى "الأخبار"، قال وزير العمل الأسبق شربل نحاس إن النظام التعليمي اللبناني يخرّج وفق استراتيجية معدة سلفاً، عمالاً يتناسيون مع متطلبات سوق العمل الخارجية. إلا أن سوق العمل في لبنان لا تنتج فرصاً إلا لعمال غير ماهرة، فيما تعاني من نقص فادح في العمالة التقنية والفنية. هذا ما يشير إليه مشروع "دمج الشباب في سوق العمل"، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في ثلاث مناطق: البقاع، الضاحية الجنوبية وطرابلس، بمشاركة وزارة الشؤون الاجتماعية، وبتنسيق من البرنامج الإقليمي للتنمية والحماية.

المهن المطلوبة في سوق العمل

يأتي المشروع ضمن مظلة دعم المجتمعات المضيفة للاجئين السوريين، حيث يواجه الناس في تلك المناطق ضغوطاً اجتماعية واقتصادية نتيجة التدفق السوري، ليكشف واقعاً يتجنب معظم الباحثين عن عمل أو عن اختصاص تقنيته: السوق بحاجة إلى فنيين وفنيين وعمال غير ماهرة، لا إلى مهندسين وأطباء ومحامين. استند المشروع إلى دراسات تحليلية سريعة لسوق العمل لمعرفة حاجات المؤسسات والشركات في كل منطقة مستهدفة، ليتبين الآتي: المهن المطلوبة في منطقة الضاحية هي فنون الطهو، النجارة، الخياطة والتدفئة والتبريد. أما في طرابلس، فمطلوب أيضاً عمال متخصصون في فنون الطهو، النجارة، التدفئة والتبريد، إضافة إلى مهن الميكاترونك، كهرباء المباني والحاسبة والمعلوماتية. في البقاع، تتوسع دائرة المهن المطلوبة نظراً إلى وجود عدد كبير من المصانع والمعامل، فيتبين

في تقويم سريع لحاجات سوق العمل، خلص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن سوق العمل في لبنان يحتاج إلى عمال متخصصين في فنون الطهو، النجارة، التدفئة والتبريد، ميكانيك سيارات وكهرباء، ميكانيك صناعي وغيرها من المهن التقنية والفنية. صحيح أن الجميع معرض للبطالة، لكن حظوظ العمال التقنيين والفنيين أعلى من حظوظ المهن «النخبوية»، إلا أن النظرة الدونية للتعليم المهني، التي يغذيها الاقتصاد الريعي والثقافة السائدة، لا تزال تشكل عائقاً أمام اندماج الشباب في سوق العمل، ما يحوّلهم إلى عاطلين من العمل أو مهاجرين

أيضا الشوفي

يُقال إن نسبة البطالة في لبنان بلغت 25% عام 2016، بناءً على تصريحات وزير العمل سجعان قزي. فعلياً، ليس هناك رقم دقيق عن عدد العاطلين من العمل في لبنان، إنما المعروف أنهم كثير. كذلك يتكرر دائماً أن متطلبات سوق العمل لا تتناسب مع مخرجات النظام التعليمي، ما يؤدي إلى البطالة، ليبقى السؤال معلقاً كل سنة: ما هي حاجات سوق العمل في لبنان؟ لا إجابة من المعنيين ولا توجيه مهني، هكذا يستمر "تكاثر" الأطباء والمحامين والمهندسين والمهن "النخبوية" ويزداد معهم أعداد العاطلين من العمل والمهاجرين.



تنتج سوق العمل فرصاً للعمال غير الماهرة (هيلم الموسوي)

في البقاع، تتولى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة تنفيذ المشروع، إذ أنجزت الغرفة دراسة تحليلية لسوق العمل لمعرفة حاجات المصانع والمؤسسات في المنطقة، تشرح مسؤولية العلاقات العامة في الغرفة ماريا رزق الله أنه تم استهداف القطاعات النامية التي يمكن أن تولد فرص عمل، وعلى هذا الأساس، توجهنا إلى 102 مصنع وبتعبئة استمارات عن حاجاتها من

«نحن نحتاج فعلياً إلى مهندس واحد يشرف على 20 تقنياً وفنياً»

أن المهن التي تحتاج إليها هذه المؤسسات، هي: ميكانيك سيارات وكهرباء، ميكانيك صناعي، تدفئة وتبريد، كهرباء صناعية، ميكانيك محركات، كهربائي أبنية وماكينات، فنون فندقية، بيع وعلاقات تجارية وتسويق، محاسبة ومعلوماتية وفني مختبر مواد غذائية. هكذا يستهدف المشروع تدريب 170 شاباً وصبية في كل من طرابلس وزحلة و70 في الضاحية على المهن المذكورة أعلاه.

مؤشر

مؤشر مصرف لبنان: تباطؤ في الربع الثاني

والثاني من العام من 5,9% إلى 0,3%، فيما انخفضت حركة المازين من المطار من 10,6% في الربع الأول من العام، مقارنة بعام 2015 إلى نسبة نمو بحوالي 0,8%.

وكانت البضائع التي مرّت بالميناء قد ارتفعت خلال الربع الأول بنسبة 20%، ثم عادت وخفضت نشاطها إلى 6,9%. إضافة إلى ذلك، انخفضت نسبة مبيعات السيارات الجديدة بين الربع الأول

كشفت المؤشر العام لمصرف لبنان (الذي يمثل متوسط مؤشرات عديدة تتعلق بالنشاط الاقتصادي) عن تراجع نشاط الاقتصاد اللبناني خلال الربع الثاني من عام 2016، بعدما كانت قد أظهرت مؤشرات القطاع الحقيقي تحسناً عاماً. كان متوسط مؤشر الاقتصاد العام قد ارتفع خلال الربع الأول من العام بنسبة 7%، في حين لم يرتفع خلال الربع الثاني إلا بنسبة 2%. سجل مؤشر الاقتصاد العام لمصرف لبنان انخفاضاً مع حلول نهاية حزيران، بحوالي 1,5% ليصل إلى 273,5 نقطة. في المقابل، شهد متوسط المؤشر ارتفاعاً بنسبة 4,5% خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2016، في مقابل نمو بنسبة 2% عام 2015 و3,2% عام 2014.

تشير النشرة الأسبوعية لبنك عوده إلى أن تحليل مؤشرات الاقتصاد الحقيقي (real sector) تكشف عن تراجع خلال الربع الثاني من عام 2016، إذ شهدت قيمة المبيعات في قطاع العقارات ركوداً مقارنة بالفترة نفسها من عام 2015، بعدما كانت قد شهدت خلال الربع الأول من العام ارتفاعاً بنسبة 26,2%. أما عقود البناء، فبعدما شهدت ارتفاعاً بنسبة 18,6% خلال الربع الأول، عادت وانخفضت بنسبة 2,8% في الربع الثاني من 2016. أما الواردات، فانخفضت نسبة نموها بين الربع الأول من العام الجاري والربع الثاني من 10,8% إلى 3,3%.

